الثورة
www.althawranews.net
الأحد : 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م -العدد 18154
Sunday : 7 Shawal 1435 - 3 August 2014 -Issue No.18154

خبراء : يكلف الدولة عشرة أضعاف الانفاق المخصص لبرامج الفقر

الدعم يسبب ضياع موارد مهولة على المجتمع

تتنوع تحديات اليمن بين الفقر الواسع النطاق والبطالة الخانقة، وانخفاض مستوى الدخول، ومحدودية الموارد المالية والاقتصادية واعتمادها على مصدر وحيد والتخلف الاقتصادي والاجتماعي.
ويرى خبراء أن التحدي الأبرز يتمثل في حشد الموارد المالية من المصادر المحلية لمجابهة أكثر التحديات حرجاً وخطراً كالفقر والبطالة التي تنهش جسد هذا المجتمع المثخن بالجراح.
مؤكدين أن تكاليف الدعم على المشتقات البترولية يكلف الدولة أكثر من عشرة أضعاف الانفاق المخصص لبرامج التخفيف من الفقر.

تحقيق / محمد راجح

بحسب الدكتور محمد الميتمي الخبير الاقتصادي المعروف فان الانفاق على الدعم أكثر بكثير مما يتم انفاقه على برامج التخفيف من الفقر، ومكافحة البطالة والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الصحية منها والتعليمية ، ومع ذلك فان 77 % من هذا الإنفاق يذهب إلى غير الفقراء.

وفوق كل هذا كما يرى الدكتور الميتمي " فإن تكاليف الدعم على المشتقات البترولية يكلف الدولة أكثر من عشرة أضعاف الإنفاق المخصص لبرامج التخفيف من الفقر ، حيث انفقت الحكومات السابقة أكثر من عشرة أضعاف ما أنفقته على البرامج التي لم يكن ينتفع منها سوى 23 % من السكان الفقراء.

وفي المقابل فإن تلك البرامج المستهدفة للفقراء مباشرة تصل إلى نسب أعلى من السكان الفقراء (صندوق الرعاية الاجتماعية 52%، التحويلات العامة الأخرى 49% والتحويلات الداخلية 45%).

ويقدر حجم نفقات الدعم التي تتكفل بها الدولة طبقا للدكتور الميتمي " بين 4-3 مليارات دولار سنوياً، بحسب أسعار المشتقات النفطية في السوق العالمية، أو ما يعادل 11- 12 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة تتجاوز من حيث القيمة النفقات التنموية وبند الأجور والمرتبات، أو كافة النفقات الاجتماعية. ثلث قيمة هذا الدعم يستهلك لاستخدام الكهرباء.

ويؤكد أن الدعم يسبب ضياع موارد مهولة على المجتمع، فضلاً عن خلق تشوهات هيكلية وسعرية في جسد الاقتصاد اليمني.

هذا الضياع "استنادا للميتمي" ينجم بدرجة أولى عن النفقات في الميزانية التي تتجاوز المكاسب التي يحصدها المستهلكون، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن تهريب الديزل إلى البلدان الأفريقية المجاورة حيث أسعار الوقود تكون أعلى منها في اليمن.

وهناك طابور من المهربين والفاسدين الذين يستأثرون بالقسم الأكبر من هذا الدعم ويتسرب الفتات منه إلى الفقراء والمحتاجين، وفي الوقت نفسه يحرم الدولة من موارد هائلة حريٌ بها أن تخصص لاحتياجات تنمية المجتمع.

ويقول: إن حجم دعم المشتقات النفطية لمدة عامين يعادل أكثر من ما خصصه مجتمع المانحين لليمن ولفترة خمس سنوات والتي لم تصل في نهاية المطاف إلى حضن المجتمع، هذا فضلاً عن ما سببه ذلك من إضرار بصورة اليمن والإنسان اليمني كمعتمد على الآخرين.

ضبط

من هنا بحسب الدكتور الميتمي" تصبح مسألة مناقشة قضية دعم المشتقات النفطية بروح المسؤولية الوطنية، والنظرة الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

غير أن البعض قد يؤولها كما يقول" على أن ضبطها أمر يخل بمصلحة الفقراء والسعي لرميهم في العراء. وفي الواقع أن العكس هو الصحيح تماماً ، فدعم المشتقات النفطية من وجهة نظرة" يستحوذ على ثلث الموازنة العامة للدولة، وعملياً هو عبارة عن سحب غطاء الدفء والأمان عنهم لينعم به غيرهم من الأثرياء والمهربين.

ويقول : خمسة أرباع هذا الغطاء يتدثر به القلة الغنية، بينما الشريحة الواسعة من السكان لا ينالها سوى الخمس، بحيث يكاد يغطي أصابعهم فيما تظل أجسادهم عارية بلا غطاء عرضة للرياح وحرارة الشمس وذرات الغبار.

ولهذا فان إعادة النظر في هذه المسألة بحسب الدكتور محمد الميتمي" يعني إعادة النظر في توزيع أثر الغطاء داخل المجتمع.

ويضيف : صحيح أن الدعم يستهدف حماية الفقراء، لكن التقديرات تشير إلى أنه يجنب فقط 8 % من السكان الوقوع في براثن الفقر سواء من خلال الأثر المباشر أو غير المباشر لبقاء الأسعار متدنية عن المستوى الذي يمكن أن تبلغه في حال غياب مثل هذا الدعم ، فيما يظل 42 % واقعين في مخالب الفقر.

خطوات

يرى باحثون اقتصاديون ضرورة اتخاذ خطوات إصلاحية عاجلة ولا تتطلب التأخير بالذات فيما يتعلق بالموارد المالية للدولة ومحاصرة العجز المالي للموازنة العامة وهذا يتطلب إصلاح نظام الدعم للمشتقات النفطية وبصورة عادلة لا تضر بالمواطن ولا تهدر حقوق الدولة في مواردها الضائعة التي يذهب جزءا كبيرا منها للفساد والمفسدين.

مشددين على إصلاح نظام الخدمة المدنية وازالة المزدوجين والوهميين من كشوفات الراتب وهذا سيوفر للدولة مليارات الريالات يمكن استخدامها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مؤشراتها .

وتتطلب كذلك اتخاذ موقف من الدين الحكومي وبالذات الدين المحلي والمتراكم منذ سنوات طويلة وإعادة تدوير أذونات وسندات الخزانة من سنة لأخرى وتراكم اعباء الفوائد .

هذه الديون غير المجدية يجب اتخاذ اجراءات فورية لحلها ، فالحكومة منذ سنوات تدفع فوائد للقطاع الخاص البنكي وغير البنكي على ودائع محتجزة لم يكن الاقتصاد بحاجة اليها .

هذه مجموعة من الخطوات لا تحتمل التأخير كما يرى باحثون اقتصاديون" والمتعلقة بإصلاح الدعم ومصارحة المواطن بحقيقة الدعم والى اين يذهب ، والقضاء على بؤر الفساد في الخدمة الحكومية في المؤسستين المدنية والعسكرية لأنها تستهلك موارد كثيرة على حساب التنمية ، واتخاذ قرار شجاع في البيئة الاستثمارية وتهيئة بيئة مناسبة وجاذبة لرؤوس الاموال ،وخصوصا الاموال المجمدة التي تستثمر في السندات واذون الخزانة.

تحديات

تواجه بلادنا تحديات مالية كبيرة. فالمستوى المرتفع للمديونية وعجز المالية العامة يحد من حيز الحركة أمام السياسات بينما زادت احتياجات الإنفاق في سياق من البطالة المرتفعة والطموحات الكبيرة لدى المواطنين تحت وطأة بيئة اقتصادية واجتماعية صعبة.

وفي دراسة صدرت مؤخرا بعنوان "نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي"، يناقش صندوق النقد الدولي السبل الممكنة لمعالجة التحديات أمام سياسة المالية العامة في هذه البيئة المحاطة بالتحديات في بلدان التحول العربي مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن.

ويقول الخبير الدولي انس زاهر: إن أوضاع المالية العامة في بلدان التحول العربي تواجه تحديات كبيرة حتى قبل بداية التحولات التي مرت بها هذه البلدان. وفي حالات كثيرة، كان عجز المالية العامة ومستوى الدين العام أكثر ارتفاعا في هذه البلدان عنه في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، الأمر الذي يرجع، بدرجات متفاوتة، إلى تكلفة الدعم المعمم على أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع أسعار السلع الأولية عالميا، وانخفاض الضرائب، وتطبيق السياسات المالية التوسعية في سياق الأزمة المالية العالمية.

ويضيف: إن النفقات العامة خضعت لهيمنة الإنفاق على الأجور والدعم، الذي استهلك 40% أو أكثر من موازنات معظم بلدان التحول العربي وترك حيزا محدودا للغاية للنفقات الرأسمالية، التي انخفضت مستوياتها في بعض الحالات إلى أقل من نصف المتوسط السائد في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

ويؤدي ضعف الهيكل الضريبي في بلدان مثل اليمن إلى خفض الإيرادات الضريبية وزيادة عدم المساواة، وفي مثل هذه الحالات يقول انس: ظلت الإيرادات تعاني من ضعف إجراءات التحصيل، الذي يعزى في جانب كبير منه لارتفاع الإعفاءات الضريبية ومشكلات الامتثال.

ومع ضيق المجال المتاح لزيادة عجز المالية العامة ، ينبغي بحسب الخبير انس زاهر " إعادة توجيه الإنفاق نحو المجالات الداعمة لفرص العمل الجديدة والمعززة للنمو التي تعمل أيضا على تشجيع أنشطة القطاع الخاص، مع حماية الفئات محدودة الدخل من خلال المساعدات الاجتماعية التي توجَّه للمستحقين.

ويضيف : ينبغي أن تتضمن إصلاحات الإنفاق إعادة توجيه الحماية الاجتماعية من الدعم المعمم الذي يتسم بارتفاع التكلفة وعدم الكفاءة إلى التحويلات المباشرة التي تحقق استهدافا أفضل للفقراء والشرائح الضعيفة. ومن شأن هذه السياسات أن تؤدي معاً إلى زيادة المساواة مع تحرير الموارد الشحيحة لتغطية أولويات الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم، مما يؤدي بدوره إلى توفير فرص عمل جديدة على المدى القريب ودعم آفاق النمو على المدى المتوسط.

توفير المشتقات النفطية في المحطات

ضربة قاصمة لتجار السوق السوداء

أصيب تجار السوق السوداء للمشتقات النفطية في العاصمة صنعاء بنكسة كبيرة جراء قيام الحكومة بتصحيح أسعار المشتقات النفطية ومنذ أمس الأول لم يعد لهم تواجد في شارع خولان وجولات شارع تعز ويقال أنهم يعيشون حالة من الاكتئاب الحاد جراء فقدانهم مكاسب اقتاتوا عليها بطرق غير شرعية منذ أكثر من عام.

استطلاع /أحمد الطيار

في المقابل يعيش زبائنهم من المستهلكين للبنزين والديزل من التجار وأصحاب المحلات التجارية في أحسن حالة ويتباهون مستبشرين بقرار رفع أسعار المشتقات النفطية مؤكدين أنهم كانوا يشترون الدبة من البنزين بسعر 5000 ريال وأكثر من السواق السوداء ذلك خلال شهر رمضان فيما يجدونها اليوم بسهولة ينقص 25%.

واقع جديد

على امتداد شارع خولان اختفت سيارات النقل الكبيرة التي كانت محملة بالبراميل من الديزل والبنزين فبين عشية وضحاها وجد أصحابها أنفسهم غير مرحب بهم وباتوا محل ذم منذ أمس الأول اثر توفر المشتقات النفطية بالأسعار الجديدة، وقد اختفت تلك الشاحنات والديانات (النقل المتوسط)من أماكنها ويقول محسن فضل الكبودي أن تجار البنزين والديزل الذين كانوا يبيعون الدبة بـ5000 ريال طيلة الشهور الماضية اختفوا تماما بعد أن وجدوا أنفسهم غير ذي قيمة لان البنزين توفر بـ4000 ريال في المحطات دون أي طوابير أو تأخير .

الحاجة

على مدى الفترة الماضية انتشرت في العاصمة صنعاء، ومعظم المدن اليمنية، شاحنات محملة بالبراميل وخزانات صغيرة مملوءة بمادتي الديزل والبنزين، والتي ظهرت حين بدأت أزمة المشتقات النفطية منذ أكثر من أربعة أشهر وهكذا نشط تجار السوق السوداء محققين إرباحا طائلة لأنهم كانوا يشترون الدبة فئة 20 لتر بـ2500 ريال ويبيعونها بـ5000 ريال لأصحاب المحلات التجارية لا يستخدموها في الإنارة وتشغيل المولدات حين تنقطع الكهرباء، ويشير التاجر صالح الرحبي تاجر قطع غيار السيارات إلى أنه لا يستطيع أن يفتح المحل إذا لم يكن هناك كهرباء لتشغيل الإنارة للمحل وجهاز الكومبيوتر والطابعة لطباعة الفواتير وبالتالي كان يقوم بشراء البنزين من تجار السوق السوداء بسعر 5000-4000 ريال يوميا.

وفي المقابل يقول صاحب محلات السعادة للأقمشة والألبسة النسائية بشعوب إن سعر دبة البنزين كانت تصل إلى محله بسعر 5000 ريال وكان معه تاجر يزوده يوميا بما يحتاجه للمولدات وكنا نقدم له الشكر دوما على خدماته .

المنشآت

على امتداد العاصمة صنعاء فمعظم المحلات التجارية منها والخدمية تعتمد على المولدات لتوفير الكهرباء حين الإنقطاعات وحسب تحليل الخبير الاقتصادي حمدي الشرجبي هناك أكثر من 70 ألف منشأة تجارية في العاصمة صنعاء وهذه تستعمل مولدات للكهرباء الخاصة ويتم اعتماد أكثر من 50% من أصحابها على تجار السوق السوداء لتوفير البنزين والديزل لهم ويدفعون قيمة لها تزيد 300% عن القيمة الرسمية.

الأرباح

يتفق جميع المحللين الاقتصاديين والخبراء على أن تجار السوق السوداء للمشتقات النفطية حققوا أرباحا غير مشروعة طيلة العام الماضي والحالي بما يصل إلى نحو 20 مليار من الريالات لكن لعدم وجود دراسات مثبته فان الرقم لا يزال غير دقيق ،ويعتقد الباحث في الحسابات الضريبية محمد عصام أن حوالي 25% من المبيعات للمحطات يستفيد منها تجار السوق السوداء بالتعاون مع أصحاب المحطات أنفسهم إذ سجلت مخالفات كثيرة من هذا القبيل هذا العام وتم الكشف عن قيام أصحاب المحطات بتعبئة سيارات كبيرة محملة بالبراميل من البنزين والديزل على الدوام ،كما أن أصحاب المحطات كانوا يقومون بالسماح لسيارات زملائهم من تجار السوق السوداء وتفريغها ثم تعبئتها مرة عدة في اليوم في إجراء شكلي لتلافي الطوابير الطويلة التي كانت تقام كشكل صوري أنهم يبيعون للناس جميعا.

غش

لم تقتصر مخاطر تجار السوق السوداء في اليمن في المشتقات النفطية على أبعادها غير الشرعية وأرباحها الحرام فقط فقد توسع هؤلاء التجار في أعمالهم الشريرة طيلة الفترة الماضية عبر ممارسة الغش والخداع على المستهلكين المحتاجين للمشتقات النفطية وتقول وثيقة تحذير من شركة النفط للمواطنين ان هناك غشاشين يبيعون مادتي البنزين والديزل خارج محطات التوزيع المعتمدة وهي مواد مخالفة للمواصفات المعتمدة لهذه المشتقات النفطية وقد نتج الأمر عن كوارث كبيرة تكبدها المواطنون حيث تعطلت المئات من السيارات نتيجة الغش في البنزين ومولدات الكهرباء بل وحدثت حرائق في العديد من المحلات.

وأوضحت الوزارة في بيان صادر عنها تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن أولئك المتلاعبين يقومون بخلط مادتي البنزين والديزل بمواد أخرى ضارة مثل التينر والماء والكيروسين والتي تؤدي إلى تدمير محركات السيارات ومولدات الكهرباء والآليات وغيرها من المحركات والمعدات التي تستخدم لها.

وأكدت انه سيتم ملاحقة هؤلاء المهربين والمتلاعبين بالمواد النفطية وأسعارها وتقديمهم للمحاكمة بالتعاون والتنسيق مع أجهزة الضبط الأمني والقضائي وتحميلهم كافة الخسائر والنتائج المترتبة علي قيامهم بهذه الممارسات سواء من حيث الأضرار التي ستترتب على استخدام تلك المواد الضارة بالإضافة إلى تحميلهم فارق الأسعار بين السعر المعلن للمواد البترولية والسعر الذي تم البيع به للمواطنين .

الديزل

لتجار السوق السوداء في مادة الديزل قصص يشيب منها الولدان فهؤلاء يكثر زبائنهم من المستهلكين المحتاجين للديزل في نشاطهم كأصحاب المخابز والأفران والمزارعين والفنادق والمستشفيات والمعاهد الخاصة والشركات الكبيرة والمصانع وسيارات النقل الثقيل والنقل المتوسط والمقاولين كل من لديه مولد كهرباء متوسط أو كبير، وعلى امتداد أكثر من عام مارس تجار السوداء أصناف عدة من البشاعة لتوفير الديزل لهؤلاء بدأ من الأسعار وانتهاء بالغش وتزويدهم بمواد مغشوشة مما افقد المستهلكين أموالا باهظة.

وحسب المهندس عبد الملك شرف مقاول فقد كانت أزمة الديزل خانقة تكررت منذ عدة أعوام الأمر الذي حدا بالكثيرين للتوجه للسوق السوداء أكثر من مرة، مما يوفر أرضية خصبة لازدهار تجارة السوق السوداء، والتي يتم فيها بيع مادة الديزل بأسعار خيالية.

ويضيف المهندس عبدالملك اضطررت لشراء الديزل من السوق السوداء أكثر من مرة لكي أستمر في نشاطي ، لكن أتفاجأ في كل مرة أن السعر يرتفع عن المرة التي قبلها، فمثلا كنت أشتري الدبة بـ2500 ريال ثم صعد فجأة إلى 3500 ريال، وآخر مرة اشتريتها بـ 7000 ريال، حتى وصلنا في رمضان إلى 8000 ريال للدبة.

المخابز

كثير من أصحاب المخابز يؤكدون أنهم طيلة العام الحالي لم يحققوا أي أرباح تذكر لأن الديزل الذي يشترونه من السوق السوداء كان يلتهم كل أرباحهم، ورغم أن شركة النفط توفر لهم حصة من الديزل كل شهر إلا أنها لم تكن تكفي كما يقول خالد وهاس صحاب مخبز الإيمان للخبز الفرنسي مشيرا إلى انه يحتاج يوميا برميلين من الديزل توفر له شركة النفط برميل ويشتري الأخر من السوق السوداء بسعر 6000 ريال وأحيانا ينقص 500 ريال أو يزيد 1000 ريال فيما فقد الديزل تماما قبل رمضان مما أظهرهم للتوقف عن عمل حلويات للعيد لأول مرة منذ افتتاح المخبز في 2005م.